برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان
سلسلة "أوراق عمل"

١

تشغيل الأطفال في فلسطين
انتهاك لحقوق الإنسان

إعداد: وليد أبو راس

إشراف: يوسف داوود

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

٢٠٠١

HD
6250
.P3
A38
2001

HD
6250
.P3
A38
2001

Acc: 152202

تشغيل الأطفال في فلسطين
انتهاك لحقوق الإنسان

173428

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

تشغيل الأطفال في فلسطين
انتهاك لحقوق الإنسان

إعداد: وليد أبو راس

إشراف: يوسف داوود

٢٠٠١

Child Labor in Palestine
is a Human Rights Violation

Walid Abu Ras

Funded by the European Commission

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة بيرزيت
(برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان)
ص. ب. ١٤، بيرزيت – فلسطين
هاتف: ٢٩٨٢١٧١ (٠٢)
فاكس: ٢٩٨٢١٧٢ (٠٢)
بريد الكتروني: dmhr@birzeit.edu
موقع الكتروني: http://home.birziet.edu/dmhr
الطبعة الأولى: بيرزيت، ٢٠٠٢

نشر هذا الكتيب بدعم من الاتحاد الأوروبي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧
مقدمة	٩
تشغيل الأطفال كانتهاك لحقوق الإنسان	١٢
حجم الظاهرة في فلسطين	١٥
الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر الأطفال العاملين	١٩
مسببات الظاهرة	٢٤
توصيات واستنتاجات	٢٦
قائمة المراجع	٣٠

تقديم

هذه الورقة هي إحدى الأوراق التي فازت في مسابقة طلابية أقامها برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان لطلبة برامج الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. حيث كانت المسابقة ترمي إلى تقريب الدراسة النظرية من واقع الاحتياجات المحلية، وإلى رفع مستوى التفاعل بين قضايا الشارع واحتياجات المجتمع وبين الدراسة الأكاديمية في الجامعة، وكذلك إلى تنمية المهارات البحثية لدى المشاركين فيها.

وكان برنامج الديمقراطية قد قرر في وقت سابق تخصيص سلسلة من المنشورات بعنوان «أوراق عمل» تهدف في الدرجة الأولى لاستكشاف ومعالجة القضايا التي تتوجب معالجتها على مستوى السياسات وعلى مستوى العمل الأهلي في المجتمع الفلسطيني والمتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

والفكرة وراء هذه السلسلة هي الإبقاء على الباب مفتوحا من حيث مجالات العمل، وسبله، وآلياته، وتنوعاته. فهذه السلسلة سوف تعالج في كل من كتيباتها قضية نعتقد أنها توسع آفاق العمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، أو تفسح المجال أمام التفكير بآفاق جديدة، أو تشكل خلفية بحثية لأحد مجالات العمل.

لا تصبو هذه السلسلة إلى أبعد من فتح باب الحوار والبحث في قضايا العمل المجتمعي، ومن هنا جاءت تسميتها بـ «سلسلة أوراق عمل» تكون هذه الورقة أولاها.

مضر قسيس

مقدمة:

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية القاسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة، خلقت العديد من الظواهر غير الصحية في المجتمع، من أهمها خروج الأطفال للعمل بحثا عن لقمة العيش، التي لم تستطع الأسرة أن توفرها لهم إما بسبب فقدان المعيل للأسرة أو عجزه نتيجة الإعاقة أو المرض، أو بسبب محدودية دخل الأسرة حيث الفجوة العالية بين مستوى الأجور للقسم الأكبر من القوى العاملة وغلاء المعيشة مما يضطر الطفل لترك المدرسة والذهاب للعمل في محاولة لمساعدة رب الأسرة في رفع مستوى دخلها، إضافة لنسبة البطالة العالية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني وخصوصا في هذه الأيام في ظل الحصار الإسرائيلي لمختلف التجمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع والتدمير المنهجي لما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام اليد العاملة الفلسطينية.

وبالرغم من الاهتمام المتنامي لمؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات التي تعنى بالطفولة والعمل على تنمية الأطفال جسدياً وعقلياً إلا أننا نلاحظ وجود ظاهرة تشغيل الأطفال أحياناً في مهن وأعمال خطرة، فقد بلغ عدد الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية (٥ – ١٧) سنة في العام ١٩٩٨ (٦٣٦٠٠) طفل أي ما نسبته ٦,٢ ٪ من مجموع الأطفال، يعمل من ضمنهم حوالي ٣١ ٪ في المستوطنات وداخل الخط الأخضر بينما بلغت النسبة ٩,٤ ٪ في قطاع غزة. (مسح عمل وأنشطة الأطفال، ١٩٩٨)

إن الاستغلال الاقتصادي للأطفال يشكل أحد أهم انتهاكات حقوق الإنسان، حيث إن تشغيل الأطفال يجعلهم عرضة للإذلال الجسدي ويحرمهم من إكمال تعليمهم ويؤثر على صحتهم ونموهم البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي، وذلك استناداً لاتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها الدول الأطراف ومن بينها فلسطين لتشكل أساساً لحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي.

يتم تشغيل الأطفال في العديد من الأعمال كالزراعة والصناعة، ويعمل البعض في المحلات التجارية والمطاعم أو باعة متجولين، ولا يتمتع هؤلاء الأطفال بأي امتيازات عمل كالإجازات مدفوعة الأجر، الاستراحة، بدل المواصلات، أو التأمين الصحي، وغالباً ما يقترن تشغيل الأطفال بالتسول والتعرض للإهانات.

في الواقع فإن العديد من حالات تشغيل الأطفال تكون ضمن العائلة، وتشكل نسبة الأطفال العاملين لدى العائلة (بدون أجر) حوالي ٥١ ٪ من مجمل الأطفال العاملين، وهذا أدى إلى ترك العديد منهم للدراسة حوالي ١٩,٤ ٪ من الأطفال العاملين تسربوا من المدارس نتيجة العمل لدى العائلة، وغالبية هؤلاء الأطفال يعملون في الزراعة حوالي ٦٧,١ ٪. (أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات، ١٩٩٩)

هناك عدة عوامل مسببة لظاهرة تشغيل الأطفال، أهمها العامل الاقتصادي (الفقر) الذي يعتبر السبب الرئيسي في ٦٧,٧ ٪ من حالات تشغيل الأطفال التي تزداد بزيادة عدد أفراد الأسرة. إضافة للعامل الاقتصادي فإن النظام التعليمي (التسرب من المدارس) يعتبر السبب الثاني في وجود الظاهرة، حيث أن ٩١,٣ ٪ من الأطفال الذين التحقوا بسوق العمل التحقوا لسد الفراغ بعد ترك المدرسة. هناك عامل آخر يشجع هذه الظاهرة ويساهم في تناميها ألا وهو العامل القانوني، حيث يشكل الفراغ القانوني وعدم وجود قوانين رادعة تضمن حماية الأطفال من الاستغلال، وتنص على إيقاع عقوبات رادعة بالمخالفين، فإن هذا شجع أصحاب الورش ومقاولي العمال على استغلال الأطفال وتشغيلهم بأجور رخيصة ودون حقوق.

إضافة لذلك فإن ظاهرة تشغيل الأطفال تؤثر بشكل كبير على حياة الأطفال، وتحرمهم من أبسط حقوقهم في التعليم واللعب وتترك آثاراً سلبية على النمو الجسمي والعقلي لهم وتعرضهم للعديد من المشاكل الصحية وإصابات العمل لتعرضهم لمواد خطرة كالكيماويات، والإصابات الناتجة عن العمل في ورش البناء والنجارة. كما يتعرض العديد من الأطفال للإهانة والضرب مما يترك آثاراً سلبية على نفسية الطفل ويساهم في اكتسابه عادات سيئة يصعب التخلص منها.

ومما يزيد الأوضاع التي يعيشها الأطفال في فلسطين صعوبة عدم قدرة المؤسسات الرسمية على تلبية الاحتياجات الأساسية للطفل والأسرة الفلسطينية التي تحتاج للدعم كي تصل إلى مستوى معيشي أفضل، فلا يوجد ضمان اجتماعي للأسر والأطفال الذين فقدوا معيلهم سواء بيولوجيا أو اجتماعيا، وما يتم تقديمه من دعم

لهذه الأسر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة الغوث وبعض المؤسسات الأهلية محدود جدا ولا يفي بالغرض، علماً أن خط الفقر لأسرة مكونة من ٦ أفراد ١٣٩٠ شيكلا (تقرير الفقر، فلسطين. ١٩٩٨)، ويترافق ذلك أيضا مع ضعف البرامج التنموية التي تسعى لإخراج هذه الأسر من دائرة الدعم الإغاثي إلى إقامة مشاريع إنتاجية تضمن رفع المستوى الاقتصادي لها واستدامة استقراره وتحسنه.

إن خروج الأطفال للعمل أو التسول، يجعلهم عرضة لكثير من مظاهر الاستغلال البشع، واكتساب العديد من السلوكيات والتصرفات السلبية التي ربما تقود البعض منهم إلى عالم الجريمة والانحراف، وخاصة في ظل ضعف أو غياب الرقابة الأسرية من جهة، وضعف الرقابة والملاحقة القانونية من قبل وزارة العمل وغيرها من المؤسسات الأخرى المعنية بهذا الجانب لأصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل الأطفال لديهم.

يشار إلى أن كثيراً من الأطفال يعملون لساعات عمل طويلة وفي أعمال شاقة لا تتناسب مع عمرهم، ويحصلون على أجور زهيدة، كما ويعملون في ظروف تفتقر للحد الأدنى من الحماية الشخصية والحماية القانونية، وفي ظروف صحية سيئة جدا، ورغم ارتفاع وتيرة المراقبة والمتابعة من وزارة العمل لعمل الأطفال في الفترة الأخيرة وخصوصا بعد الحريق الذي أدى إلى وفاة ١٣ فتاة في إحدى مصانع الولاعات في الخليل، إلا أن هناك الكثير من الجهد الذي يتوجب بذله على هذا الصعيد لتخفيف حدة استغلال الأطفال في العمل.

غير أن حدود استغلال الأطفال في العمل لا تتوقف عند هذا الحد، فهي تتجاوزه إلى تعريض حياة الأطفال ومستقبلهم للخطر من خلال استغلالهم في بعض الأحيان في الأعمال السوداء وفي الأعمال الغير مشروعة، كما ويجري التنكر لحقوقهم في حالة تعرضهم لخطر جسدي أو صحي من قبل صاحب العمل، إضافة إلى نوع آخر من الاستغلال الذي يتعرضون له والذي نادرا ما يتم الحديث عنه أو التدخل لمنعه ألا وهو استغلال الأطفال في الأعمال المنزلية وخاصة الفتيات، والذي يصاحبه في بعض الأحيان إذلال وتحقير وقمع وضرب للفتاة خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفتاة ضحية لزوجة الأب.

تكمن أهمية الدراسة في كونها دراسة شاملة تتناول ظاهرة تشغيل الأطفال من جميع جوانبها، وتحاول ربط هذه الظاهرة بمسبباتها والبحث في الطرق والسياسات

التي يجب انتهاجها للتقليل من هذه الظاهرة والعمل على إيجاد حلول جذرية لها من خلال البحث في مسببات المشكلة والعمل على حلها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الأطفال العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحليل ظاهرة تشغيل الأطفال في المجتمع الفلسطيني، وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- فهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأطفال العاملين.
- فهم الأسباب والدوافع التي أوصلت هؤلاء الأطفال إلى سوق العمل.
- تحليل العوامل التي تؤثر على عمالة الأطفال ومدى تأثير كل منها.
- التعرف على ظروف العمل التي يواجهها الأطفال والمخاطر التي تحيط بعملهم.
- التعرف على الواقع القانوني لعمالة الأطفال، وهل هناك قوانين من شأنها الحد من هذه الظاهرة.
- البحث في حلول ممكنة للمشكلة من خلال وضع التوصيات الضرورية لذلك.

تشغيل الأطفال كانتهاك لحقوق الإنسان

عند الحديث عن تشغيل الأطفال وانتهاك حقوق الإنسان لا بد من التمييز بين مفهومين أو مصطلحين وهما عمل الأطفال "child work" وبين شغل الأطفال "child labor" فعمل الأطفال يتضمن كافة الأعمال التطوعية، وحتى المأجورة التي يقوم بها الطفل والمناسبة لعمره وقدراته، ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية على نموه العقلي والجسمي والنفسي (إذ ليس من الضروري أن يكون قيام الطفل بالعمل ضاراً له، إذا كان من خلال هذا العمل يستمتع بطفولته وحقوقه الأساسية، ويتعلم مهارات جديدة دون أن يؤثر ذلك على تعلمه ونموه). أما شغل الأطفال "child labor" فهو عمل خطير يسبب الأذى للطفل ويحرمه من النمو السليم ومن حقوقه الأساسية ويعطل تعليمه ويتيح المجال لاستغلاله (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ١٩٩٧)

لقد بدأ الاهتمام الدولي بظاهرة تشغيل الأطفال مع بداية هذا القرن وقد اتخذت أول

الخطوات المتعلقة بالتنظيم القانوني لظاهرة تشغيل الأطفال بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد إنشاء منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩ حيث تم إعداد عدد من الاتفاقات الدولية الهادفة إلى تنظيم انخراط الأطفال في الأنشطة المختلفة.

وقبل عقد من الزمن قررت"اليونيسيف"اعتبار"عمل الأطفال"استغلالياً إذا اشتمل على:

- أيام عمل كاملة للطفل في سن مبكرة جداً.
- ساعات عمل طويلة وأعمال مجهدة من شأنها التسبب في توترات جسدية أو اجتماعية أو نفسية لا مبرر لها.
- العمل والمعيشة في الشوارع وفي ظروف قاسية.
- أجر غير كاف وغير مساو للجهد المبذول.
- مسؤوليات زائدة عن الحد لطبيعي.
- عمل يحول دون الحصول على التعليم.
- أعمال يمكن أن تحط من كرامة الأطفال واحترامهم لأنفسهم، كالاسترقاق والاستغلال الجنسي.
- أعمال يمكن أن تحول دون تطورهم الاجتماعي والعقلي والنفسي الكامل.

أن مدى تأثير العمل على نمو الطفل، هو المعيار الأساسي لتحديد متى يصبح العمل مشكلة، وحسب النقاط سالفة الذكر نلاحظ بأن عمل الأطفال بمعنى تشغيلهم يشكل انتهاكا لحقوق الطفل وحقوق الإنسان، فغالبية الأطفال العاملين حوالي ٨٩٪ متفرغون للعمل ويعملون بمعدل ٩,٦ ساعة يوميا و ٢٦ يوما شهرياً ويحصلون على معدلات أجر متدنية نسبياً ٦١٢ شيكلا شهرياً (الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ١٩٩٧)

وهنا نلاحظ أن معدل ساعات العمل اليومية للأطفال أعلى من المعدل العام لجميع العاملين (٨ ساعات)، وكذلك معدل أيام العمل (٢٢ يوماً)، أما فيما يتعلق بمعدل الأجرة الشهري فهو اقل بكثير من معدلات الأجرة الشهرية لجميع العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية (١٢٥٠ شيكلا).

يتعرض الأطفال لاستغلال هائل في العمل فلا توجد عطلة أسبوعية مدفوعة الأجرة لحولي ٣١,٦ ٪ من الأطفال ولا يحصل ٧٠,٧ ٪ على إجازات أعياد وعطل أو إجازات. كما لا يحصل ٩٨ ٪ من الأطفال على إجازة سنوية مدفوعة ولا يحصل ٨٤,١ ٪ على إجازات مرضية مدفوعة ولا يوجد أي شكل من أشكال التأمين، وهناك نسبة كبيرة من الأطفال العاملين حوالي ٣٦ ٪ يتعرضون للعنف الجسدي أو المعنوي أو كليها على أيدي أرباب العمل.

إن الآثار السلبية المترتبة عن عمل الأطفال لا تتوقف عند استغلالهم الجسدي وربما الجنسي، وما يترتب عن عملهم من آثار صحية مباشرة، بل تتعداه إلى ما هو أكثر خطورة ومواكبة لمستقبل الطفل وذلك على عدة مستويات:

□ على المستوى الاجتماعي:

حيث تنتشر بين الأطفال العاملين والمتسولين العديد من التصرفات والمسلكيات التي تساهم بشكل أساسي في تعزيز مجموعة من القيم السلبية لديهم مثل ظاهرة التدخين والكذب والسرقة، وتعاطي الكحول والمخدرات في بعض الأحيان، والتعرف على مفاهيم وأخلاقيات العالم السفلي ويجبرهم على الدخول في تفاصيل ومفاهيم عالم يفقدهم طفولتهم ونقاؤهم، كما وتولد لديهم العديد من القيم السلبية كالتسول والاستجداء والتزلف لصاحب العمل أو الزبون وهذه كلها مسلكيات تساهم في امتهان كرامة الطفل وتعريضه للسخرية والإهانة وربما الضرب والشتم.

□ على المستوى النفسي والعاطفي:

إن عمالة الأطفال تؤدي إلى تأثيرات نفسية وعاطفية طويلة الأمد ومستديمة على شخصية الطفل، وخصوصا عندما يتعرض الطفل لشتى أنواع الاستغلال الجسدي والجنسي والنفسي في العمل، ومن أبرز هذه الآثار في الواقع الفلسطيني، فقدان الشعور بالأمن، والشعور الدائم بالحزن والإحباط وفقدان الثقة في المستقبل، والنظرة العدوانية تجاه المجتمع، والتمرد وعدم الطاعة، النقص العاطفي، الشعور بعدم الانتماء ... الخ.

إن الأطفال العاملين في فلسطين، والذين تصل نسبتهم إلى أكثر من ٦٪ من مجموع الأفراد العاملين، ناهيك عن النسبة العالية من الأطفال الإناث والذكور

الذين يعملون في الأعمال المنزلية والمشاريع الخاصة بالعائلة وغير مشمولين في قائمة الأفراد العاملين، هم ضحايا حقيقيون للوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي يمر به الشعب الفلسطيني من جهة، وهم ضحايا أيضا لغياب الرقابة العائلية والمجتمعية والقانونية التي يمكن أن تساهم في حال توفرها في تخفيف حدة استغلال الأطفال وما يترتب عن ذلك من آثار اجتماعية وصحية ونفسية، خصوصا وان الحديث عن إمكانية وقف عمالة الأطفال في ظل غياب البدائل المادية الحقيقية حلم أكثر منه إمكانية واقعية.

حجم الظاهرة في فلسطين:

لم يسلم المجتمع الفلسطيني من شيوع ظاهرة تشغيل الأطفال، رغم ما تحمله في طياتها من تدمير للقدرات والإمكانيات الجسدية والذهنية والنفسية لبناة الغد الفلسطيني. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتهاج سياسية الإغلاقات المتكررة من طرف الاحتلال الإسرائيلي تتسع دائرة الأطفال العاملين في ظروف اقل ما يمكن أن توصف به هو أنها قاسية وخطيرة، كالعمل في مصانع تستخدم مواد كيماوية دون توفير أي معايير للسلامة، مثل مصانع الكيماويات، المبيدات الحشرية والزراعية، مواد الدهان (ورش دهان السيارات)، الغبار الناجم عن ورش البناء والنجارة ومناشير الحجر... الخ.

ربما تكون الصورة عن وضع تشغيل الأطفال في الأراضي الفلسطينية اقل خطورة وسوداوية من مثيلاتها في مناطق أخرى في العالم، مثلاً في الهند يضطر الطفل للعمل لساعات طويلة وفي ظروف مأساوية لسداد دين والده أو جده وقد يستمر هذا الحال لمدة طويلة جداً أو العمر كله (تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، ٢٠٠٠)، ولكن عدم وصول الوضع في الأراضي الفلسطينية لهذا الحد لا يعني إغفال الظاهرة أو التقليل من خطورتها، خصوصاً أن عدم اتخاذ إجراءات للحد من هذه الظاهرة سيؤدي حتماً لاستفحالها وتفاقمها، علماً أن الأطفال العاملين لا يتمتعون بأي من حقوقهم كالإجازات المدفوعة، فترات الاستراحة بدل مواصلات، تأمين صحي.... الخ.ومن خلال الإطلاع على الإحصاءات التي أجريت حول هذا الموضوع وخاصة ما قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حيث يشير مسح عمل وأنشطة الأطفال الذي نفذته الدائرة أن عدد الأطفال الذين التحقوا بالعمل خلال عام (من تشرين أول ١٩٩٧ حتى كانون أول ١٩٩٨) حوالي ٦٣٦٠٠ طفل أي

ما نسبته ٦,٢ ٪ من مجموع الأطفال ضمن الفئة العمرية نفسها من بينهم ٤٨٠٠٠ طفل في الضفة الغربية و ١٥٦٠٠ طفل في قطاع غزة، ونلاحظ عدد ونسبة الأطفال العاملين في الضفة الغربية أعلى من مثيلتها في قطاع غزة ويعود السبب لتوفر فرص عمل في الضفة الغربية لهؤلاء الأطفال أكثر من قطاع غزة إضافة إلى أن عددا منهم يعمل في المستوطنات والقرى الزراعية الإسرائيلية.

تشير الدراسات والإحصاءات إلى أن هناك نوعين من الأطفال العاملين، أطفالا عاملين بأجر وأطفالا عاملين بدون أجر. ويبين الشكل التالي نسبة الأطفال العاملين بأجر وبدون أجر ضمن الفئة العمرية (٥ – ١٧) سنة وبين نسبة الأطفال العاملين بأجر فقط خلال نفس الفترة السابقة(من تشرين أول ١٩٩٧ حتى كانون أول ١٩٩٨) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة.

شكل رقم (١): مقارنة بين نسبة الأطفال الذين عملوا بأجر أو بدون أجر ونسبة الأطفال الذين عملوا بأجر فقط خلال الفترة (من تشرين أول ١٩٩٧ حتى كانون أول ١٩٩٨)

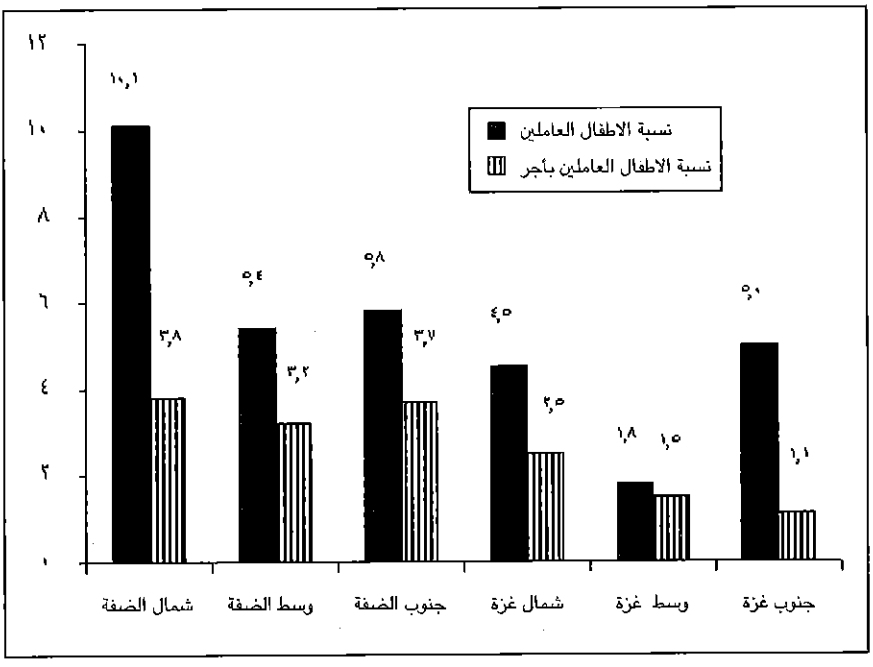

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩. مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية. دورة (تشرين أول – كانون أول، ١٩٩٨). سلسلة مسوح القوى العاملة رقم (١١). رام الله – فلسطين.

من خلال الشكل نلاحظ أن أعلى نسبة عمل هي في شمال الضفة الغربية ١٠,١ ٪ تليها محافظات جنوب الضفة ٥,٨ ٪ ثم محافظات وسط الضفة ٥,٤ ٪ فمحافظات جنوب غزة ٥,٠ ٪. ونلاحظ أن أقل نسبة تشغيل هي في المحافظات الوسطى من قطاع غزة ١,٨ ٪، كما نلاحظ من خلال الشكل أيضاً أن نسبة الأطفال العاملين بأجر بلغت أعلى نسبة لها في محافظات شمال الضفة ٣,٨ ٪ تليها محافظات جنوب الضفة بفارق بسيط ٣,٧ ٪. من خلال الشكل نلاحظ أن الفارق بين نسبة العاملين الإجمالية (عاملين بأجر أو بدون أجر) ونسبة العاملين بأجر تبدو واضحة والفارق كبير في محافظات شمال الضفة مقارنة مع جنوبها وقد يعود السبب إلى أن طبيعة شمال الضفة يعتمد بشكل أكبر من الجنوب على القطاع الزراعي الذي يحتاج للأيدي الصغيرة للعمل في هذا المجال، وبالتالي هناك الكثير من الأطفال العاملين في مزارع الأسرة بدون أجر، وكذلك نلاحظ الفارق بين محافظات الضفة ومحافظات غزة واضح والسبب يعود كما أسلفنا إلى توفر فرص عمل في الضفة بشكل أكبر منها في غزة كما أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الأمر الذي يؤثر على عدد الأطفال العاملين.

يعمل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة والملاحة، كما يشتغلون في المحلات التجارية والمطاعم، وفي كثير من الأحيان يشتغلون باعة متجولين لبضائع بسيطة، ولكن للأسف غالباً ما يقترن هذا العمل بالتسول وتعرض الأطفال للإهانات عدا عن خطر تعرضهم لحوادث السير عند محاولتهم اللحاق بالسيارات خصوصاً عند الإشارات الضوئية.

وحسب إحصاءات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، يعمل ٣٦,٧ ٪ من الأطفال العاملين في مهن أولية، أي أعمال لا تحتاج لمؤهلات أو خبرة ولكن تحتاج إلى جهد كبير.

ويبين الشكل البياني التالي توزيع الأطفال العاملين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي:

شكل رقم (٢): توزيع الأطفال العاملين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي

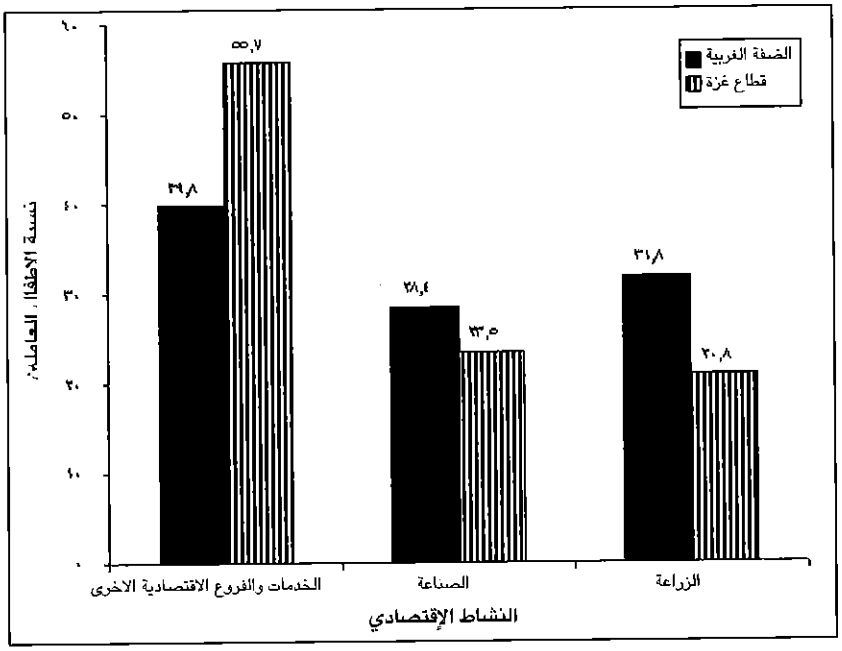

تعتبر عمل الأطفال لدى الأسرة من أكثر أنماط العمل شيوعاً، حيث أن ما يقارب نصف الأطفال العاملين يعملون لدى عائلاتهم بدون أجر، منهم ٨٠,٣ ٪ من الذكور. وهذا يؤدي إلى ترك العديد منهم للدراسة. ومن أكثر المجالات التي يعمل بها الأطفال لدى الأسرة هو قطاع الزراعة. قد يكون العمل لدى العائلة أخف ضرراً من العمل لدى الغرباء أو في المنشآت الصناعية أو المستوطنات ولكن ذلك قد يؤدي إلى ترك الطفل للمدرسة وفي أحسن الأحوال تدني مستوى تحصيله العلمي.

حسب المفهوم الدولي لعمالة الأطفال لا يتم تصنيف الفتيات العاملات لدى الأسرة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ضمن عمالة الأطفال لذا نجد أن نسبة الفتيات اللواتي عملن خلال عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ ضمن الفئة العمرية (٥ – ١٧) سنة فقط ١,٦ ٪ مقابل ١٠,٥ ٪ للذكور.

بالنسبة لأعمار الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية، فإن غالبية الأطفال تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات، وذلك ارتباطا بنوعية الأعمال التي يقومون بها وكذلك فرص العمل، حيث أن أرباب العمل عادة يفضلون تشغيل الأطفال ضمن هذا العمر، كذلك نجد أن أعلى نسبة للأطفال العاملين مقابل أجر هي بين الأطفال الذين

تتراوح أعمارهم بين (١٥ – ١٧) سنة حيث تصل إلى ١٢,٥ ٪ من بين جميع الأطفال في الفئة العمرية نفسها.

الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر الأطفال العاملين:

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأسر الأطفال العاملين يؤثر بشكل كبير على عمالة الأطفال، وأهم المؤشرات التي تبرز الواقع الاجتماعي والاقتصادي: حجم الأسرة، ظروف المسكن الأساسية، المستوى التعليمي للأسرة، المشاركة في القوى العاملة، التوزيع المهني لأفراد الأسرة ومستويات الأجور والرواتب.

حجم الأسرة:

من الدراسات التي تناولت موضوع تشغيل الأطفال دراسة"أطفال فلسطين قضايا وإحصاءات"التي أعدتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، حيث أظهرت هذه الدراسة أن (٧٤ ٪) من أسر الأطفال العاملين يزيد عدد أفرادها عن المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية (٦,٤) فرد وهذا يعكس حقيقة أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة ازداد عدد الأطفال العاملين.

ويتضح ذلك من خلال الدراسة التي قامت بها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال حول نفس الموضوع التي بينت أن أسر الأطفال العاملين التي يزيد عدد أفرادها عن ٧ أفراد تشكل حوالي (٩٠,٤ ٪) من الأسر، والأسر التي يتراوح عدد أفرادها من (٧ – ٩) أشخاص تشكل ما نسبته (٤٥,٧ ٪) في حين أوضحت الدراسة أن الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ١٠ أفراد تشكل (٤٤,٧ ٪) من الأسر. وأن معدل حجم أسر الأطفال العاملين (٩,٣) فرد وهذا أكبر من المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية (٦,٤) فرد.

الوضع في قطاع غزة يبدو أسوأ مما هو عليه في الضفة الغربية، حيث بينت دراسة مسحية أعدها د. فضل أبو هين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن عدد أفراد الأسرة في قطاع غزة أكبر منه في الضفة، فالأسر التي يتراوح عدد أفرادها من (٦ – ١٠) أفراد تشكل ٥٢ ٪ من الأسر، و ٤٢ ٪ من الأسر يتراوح عدد أفرادها من (١١ – ١٥) فرد مما يدفع هذه الأسر للضغط على أطفالها

للخروج لسوق العمل والمساعدة في تحمل أعباء الحياة، وقد أوضحت الدراسة أن هناك ٣٦ ٪ من الأطفال العاملين لديهم أخوة آخرون يعملون.

ظروف المسكن:

تعتبر ظروف المسكن أحد المؤشرات التي تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فقد بينت الدراسة التي نفذتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال عم ١٩٩٧ على عينة من ٥٤٤ طفلاً عاملاً أن ٧٨,٦ ٪ من أسر هؤلاء الأطفال يملكون المسكن الذي يقطنوه، وأن ٥٤,٤ ٪ من هذه المساكن بها غرفتا نوم و ٢٩,٣ ٪ يوجد بها ٣ غرف نوم، في حين أن المعدل العام لملكية المسكن حسب المسح الديمغرافي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٦ هو ٨١,١ ٪ من الأسر تملك مسكنها، وأوضحت دراسة الحركة العالمية أن معدل عدد غرف المسكن ٢,٤ غرفة، والكثافة (الاكتظاظ) في المسكن يساوي ٣,٩ فرد للغرفة. ولكن المعدل العام حسب المسح الديمغرافي هو ٢,٢٧ فرد للغرفة، ونلاحظ أن هناك فرقا واضحا بين المعدلين مما يعكس وضعا معيشيا وظروف سكن سيئة مقارنة بالمعدلات العامة للضفة الغربية، علماً أن المسح الديموغرافي شمل الأسر الفلسطينية وظروف المسكن بغض النظر عن وجود أطفال عاملين في الأسرة، بينما دراسة الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال كانت على عينة من أسر الأطفال العاملين.

المستوى الاقتصادي لأسر الأطفال:

كما أسلفنا فإن الوضع الاقتصادي للأسرة يعتبر أحد أهم مسببات ظاهرة تشغيل الأطفال، كما يعتبر نوع عمل رب الأسرة ومهنته أحد العوامل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي للأسرة. فكلما كانت مهنة رب الأسرة ضمن المهن الأولية أو التي لا تحتاج لمهارات عالية كلما كانت الأجور منخفضة نسبياً مما يزيد الوضع الاقتصادي سوءاً وبالتالي يزيد نسبة تشغيل الأطفال.

جدول رقم (١): نسبة تشغيل الأطفال (٥ - ١٧) سنة في الأراضي الفلسطينية

الرقم	مهنة رب الأسرة	النسبة المئوية ٪
١	المشرعون وموظفو الإدارة العليا	٦,٦
٢	الفنيون والمتخصصون والكتبة	٦,١
٣	العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	١,٢
٤	العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٢٠,٠
٥	العاملون في الحرف وما إليها من المهن	١٦,٨
٦	مشغلو الآلات ومجمعوها	٦,٥
٧	العاملون في المهن الأولية	٤٢,٧
	المجموع	١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩ .التقرير السنوي - ١٩٩٩ . أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل رقم (٢). رام الله - فلسطين، ص ١٢٢.

من خلال الجدول نلاحظ أن ٤٢,٧ ٪ من الأطفال العاملين يعمل أرباب أسرهم في مهن أولية، يليهم العاملون في الزراعة والمهن الأولية.

ويعزز ذلك ما ورد في دراسة الحركة العالمية للأطفال حيث نجد أن ١٥ ٪ من آباء الأطفال العاملين هم عاطلون عن العمل، و ٢٥,٩ ٪ يعملون في الخدمات وباعة في الأسواق و ٢٨,٩ ٪ يعملون في الحرف و ٢٢,٧ ٪ يعملون في المهن الأولية. وهذا يدفع أبناء رب الأسرة العاطل عن العمل أو الذي يعمل في الحرف والمهن الأولية إلى الانخراط في سوق العمل أكثر من غيرهم من الأطفال، ونجد بأن معظم الأطفال العاملين ينتمون لأسر معيلها إما عاطل عن العمل أو يعمل بائعا أو في مهن أولية.

حول المستوى الاقتصادي أو معدل دخل أسر الأطفال العاملين من الأجور والرواتب أوضحت دراسة الحركة العالمية أن معدل دخل الأسرة الشهري من الأجور والرواتب

حوالي (٢٩١٢) شيكلا وهذا قد يبدو جيداً للوهلة الأولى ولكن بالنظر لحجم أسرة الطفل العامل التي تعتبر أسرة كبيرة نجد أن متوسط نصيب الفرد من الأجور هو (٣١٣) شيكلا للفرد، وهذا إذا ما تمت مقارنته بمعدل استهلاك الفرد حسب دراسة مستويات المعيشة الذي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي يبلغ حوالي (٤٠٠) شيكل للفرد (٦٣٩ دينار للأسرة ما يعادل ٢٧١٦ شيكلا، حيث إن معدل سعر صرف الدينار في تلك الفترة ٤,٢٥ شيكل. وذلك لأسرة مكونة من ٦,٨ فرد). نلاحظ بأن معدل نصيب الفرد من الرواتب قليل ولا يكفي الحاجات الأساسية للفرد والأسرة.

المستوى التعليمي لأفراد الأسرة:

هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لأفراد الأسرة أو رب الأسرة وبين نسبة الأطفال العاملين، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة انخفضت نسبة الأطفال العاملين. والشكل التالي يبين توزيع أفراد أسر الأطفال العاملين ١٥ سنة فأكثر حسب العمر وعدد السنوات الدراسية.

شكل رقم (٣): توزيع الأفراد ١٥ سنة فأكثر حسب العمر وعدد السنوات الدراسية

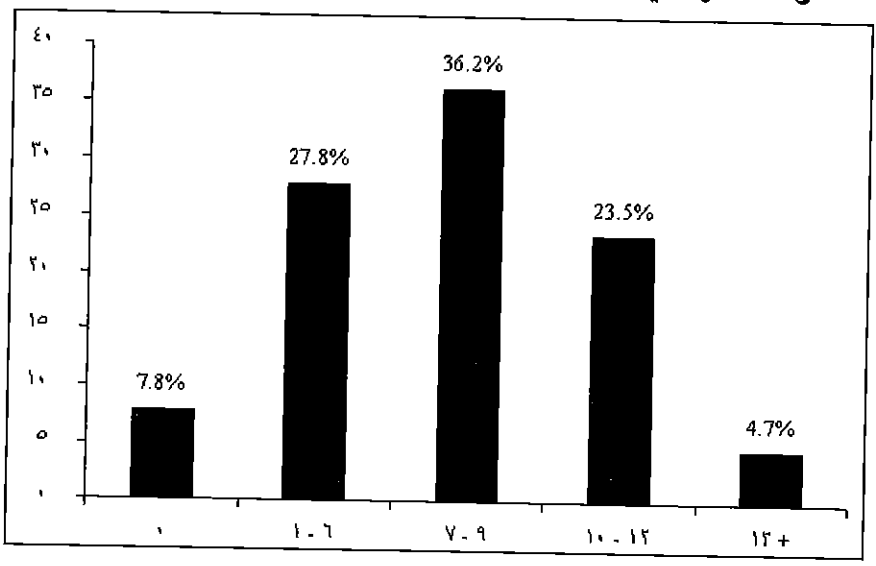

المصدر: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، ١٩٩٧: تشغيل الأطفال في الضفة الغربية، القدس – فلسطين. ص ٣٧.

من خلال الشكل نلاحظ أن ٧,٨ ٪ من أسر الأطفال العاملين لم يلتحقوا بالتعليم إطلاقاً، وأن ما نسبته ٧١,٨ ٪ من أسر الأطفال العاملين تحصيلهم العلمي أقل من ثانوي. وهذا يعكس نفسه على مشكلة تشغيل الأطفال سلباً حيث يؤدي إلى زيادة نسبة الأطفال العاملين.

فيما يتعلق بموضوع التعليم يعتبر دور الأم ومستوى تعليمها أساسيا وضروريا لتنشئة الطفل وتنميته ورعايته، وإذا كانت الأم متعلمة ولديها مستوى جيد من التعليم والثقافة فإن ذلك يساهم في حل مشكلة تشغيل الأطفال. ولكن للأسف نجد أن الغالبية العظمى من أمهات الأطفال العاملين لم يحصلن على تعليم عال وأن ٢٧,٦ ٪ من الأمهات لم يدرسن أي سنة و ٤٥,٢ ٪ درسن من (١ – ٦) سنوات، وفقط ١,٠ ٪ درسن أكثر من ١٣ سنة دراسية.

مسببات الظاهرة:

تختلف أسباب الاتجاه إلى العمل في سن مبكرة من طفل إلى آخر حسب ظروف كل واحد، حيث تشير الدراسات التي أجريت في العديد من الدول إلى أن أسباب انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال تتضمن مجموعة من العوامل المتداخلة والمرتبطة بواقع الطفل وبيئته ومن أهم هذه العوامل:

- عوامل ديموغرافية.
- عوامل اقتصادية.
- عوامل تعليمية.
- عوامل اجتماعية وسياسية.
- عوامل أو جوانب قانونية.

العوامل الديموغرافية:

لقد أصبح من المعروف أن ظاهرة تشغيل الأطفال ترتبط بالعوامل الديمغرافية في البلد، فزيادة عدد أفراد الأسرة وزيادة نسبة الأطفال في المجتمع تجعل احتمال انخراط الأطفال في سوق العمل أكبر وخاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وقد يكون المجتمع الفلسطيني أحد المجتمعات التي يؤثر فيها هذا العامل على نسبة الأطفال العاملين. فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة الأطفال في الشعب الفلسطيني الفئة العمرية (١٠-١٤) سنة تبلغ ٤٧ ٪ من مجموع السكان (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧)"، وهذه النسبة تعد من النسب المرتفعة في العالم.

العوامل الاقتصادية:

ترتبط جذور مشكلة تشغيل الأطفال في أي دولة في العالم في معظم الحالات بالفقر وبأسباب اقتصادية تفرزها قلة العدالة في توزيع الثروات مما يدفع الأطفال إلى تحمل مسؤولية اكبر من طاقتهم بانخراطهم في سوق العمل للمساعدة في أعباء الحياة أو في إعالة أسرهم في بعض الأحيان في حالة وفاة الأب أو عدم قدرته على العمل مما ينعكس سلباً على حياة الأطفال.

بالرغم من أن ظاهرة تشغيل الأطفال تتفشى بين الفقراء إلا أن هناك أطفالاً ينخرطون

في سوق العمل بالرغم من أن أسرهم غير فقيرة، فيكون السبب إما رغبة الطفل في تحقيق ذاته من خلال العمل، أو أن الأسرة تدفعهم للعمل اعتقادا منها أنهم بذلك يتعلمون الاعتماد على النفس.

العوامل التعليمية:

أظهرت دراسات دولية عديدة إن أعدادا كبيرة من الأطفال تنخرط في العمل نتيجة للتسرب من المدارس بشكل مبكر، وينطبق هذا الواقع على الأطفال الفلسطينيين كما سبق وأشرنا، وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم الفلسطيني لعام (١٩٩٨/١٩٩٩) إلى أنه يتسرب من المدارس ما نسبة ١,٩ ٪. ولا شك ان ظاهرة التسرب من المدارس في المجتمع الفلسطيني مرتبطة بعدة عوامل منها عدم كفاءة الجهاز التعليمي وقدرته على تقديم تعليم بمستوى لائق، اكتظاظ الصفوف الدراسية وغياب التجهيزات المدرسية، ويتسرب أعداد من الطلاب بسبب تدني مستوى تحصيلهم العلمي في المدرسة وعدم قدرتهم على النجاح، وكذلك يتسرب البعض لتعرضهم لمعاملة سيئة من المعلمين أو تعرضهم للعقاب البدني أو الاهانه من قبل المعلمين أو أقرانهم.

العوامل الاجتماعية والسياسية:

ترتبط بظاهرة تشغيل الأطفال عوامل اجتماعية بالغة التعقيد ولا شك في ان خروج الطفل وانخراطه بسوق العمل يرتبط بعدد من العوامل والقيم الاجتماعية منها سيطرة الأب ورغبته في ان يقوم طفله بمساعدته في العمل بعد المدرسة الأمر الذي يؤدي إلى انخراط الطفل تدريجياً في العمل. إضافة إلى ان هناك خصوصية أخرى ينفرد بها المجتمع الفلسطيني، فقد أدى حرمان العديد من العائلات الفلسطينية من المعيل بسبب الاستشهاد أو السجن أو الإبعاد أو الإعاقة إلى دفع الطفل إلى اخذ دور الأب ليصبح المعيل والمسؤول الأول عن الأسرة بما في ذلك المسؤولية المالية والاقتصادية.

الجوانب القانونية:

يساهم الوضع القانوني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال، حيث لا يوجد نصوص قانونية تضع ضمانات كافية لحماية الأطفال

من الاستغلال كما لم تنص على إيقاع عقوبات رادعة بالمخالفين لأحكامها، ورغم ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالجانب القانوني، إلا أن الفجوة ما بين النصوص القانونية والممارسة على الأرض ما زالت واسعة.

وباختلاف الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال في الأراضي الفلسطينية، يصعب تحميل سبب واحد المسؤولية الكاملة عنها، بل هي عوامل مختلطة، اقتصادية، وسياسية، وقانونية، واجتماعية، وثقافية... ساهمت كلها وبنسب مختلفة في دفع الطفل الفلسطيني إلى طاحونة العمل في حين دفعته ظروف أخرى إلى دوامة الحرب.

توصيات واستنتاجات:

للتعامل مع مشكلة تشغيل الأطفال والبحث عن سبل حلها والتخلص منها لا بد من البحث عن مسببات المشكلة والعمل على حلها من جذورها، حيث أن الحل لا يكون بفرض القوانين لذا لا بد من البحث عن المسببات والتطرق للوضع الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والأسري لأسر الأطفال العاملين. حل المشكلة يتطلب صبرا ووقتا وذلك من خلال الخطط الوطنية الهادفة للتغلب على مشاكل الفقر، البطالة، التنمية الاقتصادية وتطوير نظام التعليم.

للتغلب على مشكلة تشغيل الأطفال لا بد من النظر لهذه المشكلة من خلال محورين أساسيين، الأول يركز على إحداث تغيرات قصيرة المدى (حماية الأطفال من الاستغلال وتوفير فرص تعليمية وثقافية وترفيهية لهم)، والمحور الثاني يسعى لمعالجة المشكلة من جذورها، من خلال تدخلات وخطط طويلة المدى.

التدخلات (الخطط) المقترحة لمعالجة المشكلة على المدى القصير:

◆ حماية قانونية:

في هذا المجال لا بد من صياغة قانون العمل الفلسطيني بشكله النهائي والإسراع في إقراره من المجلس التشريعي والجهات الرسمية الأخرى بحيث يصبح نافذا وفي موضع التطبيق مما يضمن حماية فعلية للأطفال من الاستغلال، كما يجب أن يحدد القانون الأعمار المسموح لها بالعمل ونوع الأعمال المسموح بها، وتحديد حد

أدنى للأجور وتوفير سبل السلامة العامة، وإيجاد الآليات الفعالة لضمان تطبيق القانون ومراقبة المخالفين ومحاسبتهم.

يجب أن يعرف القانون مفهوم الاستغلال ويحدده بشكل واضح، كما يتوجب على الجهات الرسمية عند إقرار القانون أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق بين سن التعليم الإلزامي والحد الأدنى لسن العمل.

◆ برنامج رعاية الأطفال العاملين:

تهدف الخطط والبرامج طويلة المدى إلى منع أطفال جدد من دخول سوق العمل، كما تهدف إلى تقليص عدد الأطفال العاملين، ولكن تبقى هناك نسبة من الأطفال الذين انخرطوا في سوق العمل يصعب عليهم ترك العمل، لذا لا بد من وضع برامج لرعاية هؤلاء الأطفال بحيث تتضمن الخدمات الأساسية والضرورية للأطفال العاملين من خدمات صحية، تعليمية، وترفيهية لتنمية قدرات الأطفال وذلك من خلال توفير:

نظام تأمين صحي وتأمين ضد إصابات العمل، مما يكفل الرعاية الصحية الضرورية للأطفال العاملين.

تطوير برامج تدريب وتأهيل مهني للأطفال لتنمية مهاراتهم وقدراتهم في العمل مما يعكس نفسه على تحسين نوعية الإنتاج وضمان السلامة العامة للأطفال العاملين.

تطوير برامج تعليم لا منهجي (انتساب) تمكن الأطفال العاملين من إكمال تعليمهم.

توعية الأطفال العاملين وتعريفهم بحقوقهم ليتمكنوا من المطالبة بها ومنع استغلالهم من قبل صاحب العمل.

◆ التوعية المجتمعية:

يعتبر تقبل المجتمع لظاهرة تشغيل الأطفال والتعامل معها على أنها أمر طبيعي أهم المعيقات أمام معالجة المشكلة والتغلب عليها، لذا فإن أولى خطوات حل المشكلة هي اعتراف الجهات الرسمية والشعبية والأهالي بأن تشغيل الأطفال مشكلة ويجب حلها والتخلص منها، وذلك من خلال تخطيط وطني شامل وتعاون كل القطاعات والعمل على إعداد برامج توعية متكاملة تتحدث عن المشكلة وسبل حلها.

التدخلات المقترحة لحل المشكلة على المدى البعيد (الخطط الإستراتيجية):

كما أسلفنا، للتعامل مع مشكلة تشغيل الأطفال لا بد من النظر للمشكلة من خلال محورين أحدهما يركز على الخطط قصيرة المدى والآخر يتعامل مع الخطط الوطنية بعيدة المدى التي تركز على التعليم، البطالة، ومحاربة الفقر.

◆ التعليم:

يساهم التعليم في بلورة شخصية الطفل وتفكيره ويكسبه مهارات أساسية تساهم في نموه وتطوره وتنمية قدراته ليكون عضواً منتجا في المجتمع، وفي حال تسرب الطفل من المدرسة أو كونه لم يكمل تعليمه فإن هذا يعتبر أحد أهم الأسباب في انخراط الطفل في سوق العمل مما يزيد مشكلة تشغيل الأطفال. وقد حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٦) مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالحقوق التعليمية أهمها:

- مجانية التعليم في المراحل الأساسية.
- أن يكون التعليم إجباريا في مرحلة التعليم الإلزامي.
- إتاحة فرص التعليم المهني للراغبين.
- إتاحة فرص التعليم العالي استنادا إلى الكفاءة والجدارة.

لمنع تسرب الأطفال من المدارس وضمان مواظبتهم على التعليم والانتظام به، يجب تعزيز شعور الطفل بأهمية التعليم وجدواه وأن تكون المدرسة مكانا محببا للطفل ويكون ذلك من خلال إصلاح النظام التعليمي ويمكن أن يتضمن هذا الإصلاح إحداث تغييرات في مناهج التعليم وأساليب التدريس، وكذلك تفعيل دور الأسرة من خلال تعزيز التكامل بين دور المدرسة ودور الأسرة. كما يمكن العمل على مواصلة التأهيل التربوي للمعلمين من خلال إكسابهم المهارات الأساسية لتطوير التعليم واحترامهم لحقوق الأطفال وقدراتهم.

◆ تطوير التعليم المهني:

يعتبر التعليم المهني من الفروع الهامة في التعليم ولا يقل أهمية عن الفروع الأكاديمية، حيث يهدف التعليم المهني إلى تخريج طلاب مهرة قادرين على الانخراط في سوق

العمل بكفاءة ويسر، كما أن سوق العمل الفلسطيني يفتقر إلى العمال المهرة (المهنيين) في حين هناك بطالة في خريجي الفروع الأخرى. لذا هناك ضرورة للاهتمام بهذا الفرع وتنميته وتطويره من خلال تطوير المدارس الصناعية من حيث التجهيزات والمناهج وكذلك تطوير مراكز التدريب المهني وتطوير برامج تدريب تلبي حاجة السوق وتجنب تكرار البرامج التي تؤدي لزيادة البطالة في مهنة ما والافتقار إلى المهنيين في مهنة أخرى.

◆ الفقر (الوضع الاقتصادي):

للتعامل مع مشكلة تشغيل الأطفال والعمل على حلها لا بد من البحث عن مسببات المشكلة كما أسلفنا، والفقر يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تشغيل الأطفال وانخراطهم في سوق العمل، ليتحمل هؤلاء الأطفال أعباء الحياة الاقتصادية وتحمل إعالة الأسرة في بعض الأحيان. لذا لا بد من العمل على حل مشكلة الفقر والتدخل لدعم الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال خطة وطنية شاملة تتمكن من:

- وضع خطط اقتصادية وطنية تساهم في حل مشكلة البطالة.
- تقديم دعم مالي للأسر الفقيرة يمكنها من توفير المتطلبات الأساسية للأسرة.
- برامج منح أو قروض مخصصة للأسر الفقيرة تتمكن من خلالها البدء بمشاريع صغيرة مدرة للدخل.
- تقديم حوافز مادية ضمن إطار التعليم مثل إعفاء الطلبة الفقراء من أقساط التعليم، الكتب، الزي المدرسي..... الخ.
- إضافة للتوصيات السابقة هناك بعض التوصيات تتعلق بالأسرة لما لها من دور أساسي في حل مشكلة تشغيل الأطفال أو زيادة هذه الظاهرة، ومن هذه التوصيات:
- تنظيم النسل لدى الأسرة الفلسطينية، مع ربطه مع قدرة الأسرة على توفير احتياجات أطفالها.
- توعية الأسرة بمدى أهمية الحفاظ على أطفالها من الاستغلال.

قائمة المراجع

١- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، ١٩٩٧: تشغيل الأطفال في الضفة الغربية، القدس – فلسطين.

٢- الفريق الوطني لمكافحة الفقر. (١٩٩٨)، فلسطين – تقرير الفقر– ١٩٩٨، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله – فلسطين.

٣- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨ .الكتاب الإحصائي التربوي السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، رقم(٤). رام الله – فلسطين.

٤- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٩ . التقرير السنوي – ١٩٩٩ .أطفال فلسطين – قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم ٢). رام الله – فلسطين.

٥- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٨ . مسح عمل وأنشطة الأطفال في الأراضي الفلسطينية (تشرين أول – كانون أول ١٩٩٨) رام الله – فلسطين.

٦- مرفت الرشماوي، تشريعات الأطفال في فلسطين. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٠. رام الله – فلسطين.

٧- فاتن بوليفة، تشغيل الأطفال بين القانون والواقع.الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ٢٠٠٠. رام الله – فلسطين.

٨- فضل أبو هين، الأطفال العاملون في قطاع غزة. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ١٩٩٦ .غزة – فلسطين.

٩- شكري عبد المجيد صابر، عمالة الأحداث في قطاع غزة. مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، ٢٠٠٠. رام الله – فلسطين.